مفهوم الحرية ونقد الحتميات عند أشعيا برلين

عبد الرحيم اكرو
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ابن مسيك
المغرب

تمهيد:

تعد مشكلة الحتمية من المشكلات الفلسفية على مدار تاريخ الأفكار. فقد كانت موضوع سجال ونقاش فلسفي وظلت كذلك، الأمر الذي خلق تباينا في التصورات الفلسفية حولها. ومن ضمن هذه التصورات تصور أشعيا برلين الذي ناقش قضية الحتمية في سياق حديثه عن الحرية، محاولا إبراز أن الحرية تتعارض بشكل قطعي مع الحتمية كمبدأ علمي يفيد أن النتائج ترتبط بالأسباب بالضرورة.

إذا كانت الحتمية تتأسس على مسلمة أساسية مفادها أن الكون يتحرك وفق نظام دقيق بموجب مبدأ السببية، يمتنع على كل تعديل وتغيير وتبديل، والقول بها في المجال الإنساني هو تعطيل لإرادته ونفي لحريته التي تقتضي استقلالية الذات والقدرة على الاختيار والتصرف والتفكير والفعل...

ولإبراز هذا التعارض بين الحرية والحتمية، حاول برلين تأسيس تصوره الداعم للحرية في مقابل الحتمية، من خلال تجاوز التصورات الطبيعاوية والتأويلات اللاهوتية والميتافيزيقية التي لا تستحضر خصوصيات الظاهرة الإنسانية.

فما هي الانتقادات التي وجهها برلين للحتمية العلمية والتاريخية؟

وما هي الأسس التي استند عليها في هذا النقد؟

نقد الحتمية العلمية

شغل موضوع الحتمية حيزا مهما في كتاب الحرية لبرلين، فقد تعرض لهذا الموضوع في سياق حديثه عن أفعال الناس، محاولا إبراز تمفصلات الإشكال الفلسفي المتعلق بقضية الحرية والحتمية، وفي هذا الصدد حاول برلين أن ينتقد مسألة الحتمية العلمية مبينا أن السلوك الإنساني هو فعل خارج عن نطاق الحتمية بما هي أن لكل حادث سبب يتحكم فيه، أي أن السلوك الإنساني خاضع لمبدأ السببية، وفي ذلك نفي للمسؤولية. وتجدر الإشارة أن برلين دخل في سجال مع مجموعة من التصورات العلمية والاجتماعية التي أقرت بحتمية السلوك الإنساني، من أبرزها تصور أب السوسيولوجيا أوغست كونت الذي "ساعد في وضع الركيزة المؤسسة لأفضل ما في التجريبية (الامبريقية) الحديثة وأكثر ما فيها تنويرا؛ وترك علامة مميزة بالطبع على التفكير التاريخي. اعتقد بتطبيق المعايير والقوانين العلمية؛ أي الطبيعانية، للتفسير في المجالات كلها: ولم ير سببا يمنع تطبيقها على علاقات البشر وعلاقات الأشياء"[1]

عمل أوغست كونت على تطبيق نموذج العلوم الطبيعية على الظاهرة الاجتماعية. وهذا ما سماه بالفيزياء الاجتماعية. انطلق كونت من مبدأ علمي أساسه أن الإنسان كائن اجتماعي خاضع لسلطة وحتمية المجتمع، وبذلك فجميع أفعال الإنسان واختياراته ما هي إلا وجه للمجتمع. وهذا ما يجعل دراسة الظاهرة الاجتماعية أمرا ممكنا وفق نموذج علمي محدد يؤمن بمبدأ السببية.

إن التصور الوضعي للظاهرة الاجتماعية ينطلق من مسلمة أساسية تنبني على التناظر بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية، فما يسري على الطبيعة يسري على المجتمع سواء على مستوى الموضوع أو المنهج، ويترتب عن ذلك أن الظاهرة الاجتماعية تخضع لحتميات تجعلها قابلة للدراسة وبالتالي الوصول إلى القوانين المتحكمة فيها.

[1] أشعيا برلين، الحرية، إعداد هنري هاردي، ترجمة معين الإمام، (مسقط، منشورات دار الكتاب،2015)، ص146-147

صحيح أن هذا التصور قد ساهم في تجاوز التصورات اللاعقلانية واللاهوتية والميتافيزيقية، وأسس لنوع من الفكر العقلاني الأنواري الوضعي. لكنه، "كان إغفال الأسئلة المتعلقة بشخصية الأفراد وأغراضهم ودوافعهم مصطنعا ومبالغا في التزمت على الدوام"2، فرغم إعجاب برلين بالتصور الكونتي فقد وجه له نقدا لاذعا، حيث اعتبره تصورا اختزاليا متجاوزا وغير أصيل، يستخدم منهجا واحدا في المعرفة كلها، ولا يستحضر الاختلافات والتباينات بين الظاهرة الطبيعية التي تتميز بالثبات والوحدة والشيئية، وبين الظاهرة الاجتماعية التي من طبيعتها التغير والفرادة وحضور الوعي والارادة. فالسلوك في نظر برلين شخصي تحكمه دوافع ذاتية نابعة من ارادة الفرد وأهدافه وغاياته، وأن هذه الدوافع ليست مضللة، بل لها أهميتها في تحديد سلوك البشر. فالقول بمبدأ الحتمية في السلوك الانساني يزيل عن الانسان صفة الوعي والإبداع، وهو ما يجعله كائنا غير حر، وهذا ما رفضه برلين رفضا قطعيا، لكونه يتعارض مع دعوته الموسومة بحرية الفعل الإنساني، الذي يتجاوز كل تنميط يسلبه إرادته. وبذلك فالقبول— حسب برلين– بمبدأ الحتمية في مجال العلوم الاجتماعية يلغي المسؤولية الأخلاقية عند الإنسان، لأن الظاهرة الطبيعية هي ظاهرة مجردة، يمكن تنميطها وفق قالب جاهز ومنهج محدد لتفسير الأسباب عبر التحقق من الفرضيات، وبالتالي الاجابة على السؤال العلمي الشهير، كيف يقع هذا؟ وهذا ما لا ينطبق على السلوك الإنساني لكونه سلوكا واعيا خارج عن كل تنميط ومعرفة، مما يجعل دراسته عصية على الضبط بمناهج محددة، لأن الغاية في العلوم الإنسانية هي الجواب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال نهائي تقتضي الاجابة عنه نوعا من النضج الأخلاقي والفكري الذي يراعي مبدأ الحرية والمسؤولية.

مجمل القول، فإن برلين ينتقد كل دعوة تجعل من السلوك الإنساني سلوكا مجردا لا غائيا، لأن ذلك ينفي حرية الفرد ويجعله مطابقا للفعل الطبيعي المؤسس على الحتمية. فبرلين يؤمن بأن الحرية هي هي وليست شيئا آخر، أي أن الحرية هي الارادة، والارادة هي المسؤولية، والمسؤولية هي احترام التعددية التي ترتكز على مبدأ الاختيار.

نقد الحتمية التاريخية

لقد اختلفت تصورات فلاسفة وعلماء التاريخ حول فكرة التاريخ ومحركه ومساره؛ إذ هناك من يُرجع هذا المحرك إلى القدر أو الروح أو إله مفارق أو إلى شروط مادية، ومن يعتبر مسارات التاريخ متعددة، وقد تتخذ شكلا دائريا، أو خطيا... *

يرى برلين في سياق عرضه لهذه التصورات رغم اختلافها في تفسير فكرة التاريخ، إلا أنها تُجمع على كون هذا الأخير خاضع لضرورات وحتميات تلغي دور الإنسان في التاريخ، وتعتبر حريته مجرد وهم، لأن الفعل الإنساني لا يمكن أن يخرج عن إطار هذه الحتمية، وأن كل حدث ما هو إلا آلية للتاريخ ذاته " يعتمد على الاعتقاد بأن كل شيء حدث على النحو الذي حدث فيه نتيجة آلية التاريخ ذاته– بواسطة القوى

---

[2] المصدر نفسه ص 148

* **ابن خلدون**: إن الدورة التاريخية حتمية الحدوث بالنسبة لابن خلدون، ولهذا فإن مفهومه للتاريخ تظهر فيه القدرية Fatalisme بكل وضوح: إن عمر الدول كعمر الإنسان: طفولة، شباب، شيخوخة. التطور الاجتماعي يكرر نفسه بشكل **دوري**، تزول أنظمة وتظهر أخرى على أنقاضها، ولهذا فإن مفهوم التغيير يفقد طبيعته الحركية ويصبح سكونيا منحصرا في إطار تعاقبي لمرحلة البداوة والحضارة والتدهور. نفس الشعور قاد **شبنغلر** بعد عدة قرون، بعد الحرب العالمية الأولى وويلاتها، إلى اعتناق تفسير **دوري** للتاريخ Cyclique ذاهبا إلى أن المجتمعات البشرية كائنات عضوية خاضعة للمسيرة الجبرية ككل الكائنات الحية: إنها تولد، تنضج، وتموت. **هيغل**: يؤكد هيغل في تفسيره للتاريخ أن كل أعمالنا الصغيرة والكبيرة العظيمة والتافهة التي تقود إليها العاطفة والنزوة أو العقل والتدبير لم نكن فيها إلا منفذين لأوامر تصدر دون أن نسمعها لغاية نخدمها دون أن نعرفها، وعلى هذا لم يجعل هيغل للإنسان أية قيمة أو أية أهمية فكل أعماله ومآسيه وانتصاراته وهزائمه ومكاسبه وخسائره، وأفراحه وأتراحه لا تمثل شيئا بل هي سواء...إن أعظم الحضارات وما عاناه الإنسان في تشييدها طيلة مئات السنين لا تتعدى فصلا في مسرحية اخترعها الروح لتبعد السأم عن نفسها هذه المسرحية يمثل كل شعب فيها فصلا، إذا انتهى ألقى به خارج المسرح ليصعد شعب آخر... **ماركس**: إن مصدر حركة التاريخ هو صراع الطبقات وهذا الصراع حول أدوات الإنتاج يتم وفقا لعوامل مادية "اقتصادية" إذ إنه من ناحية يتحدد بنمط درجة تطور أدوات الإنتاج كما ينشأ بسبب حيازة أدوات الإنتاج، كما أن تطور أدوات الإنتاج يحدد مراحل التاريخ، هذه المراحل التي تتولى حتميا أي تصل إلى هدف التاريخ وهو سيطرة طبقة البروليتاريا على كل المجتمع، ومن تم يتحقق تلقائيا إلغاء الطبقات. أنظر: رجب أبو دبوس، نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، الطبعة الأولى (طرابلس، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، 1984م)

اللاشخصية للطبقة، أو العرق، أو الثقافة، أو التاريخ، أو العقل، أو قوة الحياة، أو التقدم، أو روح العصر"[3]. فالتاريخ فعل لا شخصي، محدد سلفا، لم يوجده الإنسان ولا يستطيع تعديله، بل كل أفعال الإنسان تابعة لمسار التاريخ ولمنطقه "فالتاريخ هو وحده المسؤول، في نهاية المطاف، عن كل شيء"[4].

إن الإقرار – حسب برلين- بهذا الطرح الحتمي يجعل الإنسان مسلوب الحرية والإرادة، مما يجعله غير مسؤول، لكونه مجرد عنصر عرضي في التاريخ، لا يغير ولا يقرر، وبالتالي لا يمكن ذم أو مدح تصرفات الأفراد أو الجماعات طالما أنهم ليسوا أحرارا في اختياراتهم "فالاختيارات الحقيقية، لا يمكن أن توجد بنية العالم المحتومة التي تستطيع وحدها، وفقا لهذا الرأي، أن تجعل التفسير الكامل، العلمي أو الميتافيزيقي، ممكنا"[5]. كما وأن برلين قد بين في سياق حديثه عن حتمية التاريخ أن التصورات الحتمية تعتبر أن الحوادث التي لا تتوافق مع مسارات التاريخ هي حوادث شاذة لأشخاص غوغائيين سدج، وأن كل تصور يدعي امكانية تجنب الحتمية الكلية هو "تصور بدائي ساذج وغير علمي وسطحي مشوش وغير جدير بالبشر المتحضرين"[6].

ولا شك أن التصورات التي تؤمن بالحتمية التاريخية وتضع غاية للتاريخ (خضوع التاريخ لقوانين طبيعية أو فوق طبيعية) هي في نظر برلين تصورات ميتافيزيقية نابعة من الافتتان بالعلوم الطبيعية. فالقول بأن للتاريخ غاية هي فكرة ميتافيزيقية تجعل كل موجود سواء كان إنسانا أو جمادا أو حيوانا يحركه هدف إما بيولوجي طبيعي، أو مفروض من إله مفارق، وكل فشل في تحقيق هذه الأهداف هي احباطات وإخفاقات ناجمة عن سوء الحظ.

وفي سياق نقد برلين لحتمية التاريخ، ميز بين منهجي التفسير والفهم، معتبرا أن التفسير يسقطنا في النظرة الضيقة للتاريخ التي تتوافق والتصورات المناصرة لمبدأ الحتمية. أما الفهم فهو الذي يتيح امكانية بناء تأويلات متعددة للتاريخ مع ما يتوافق مع النظرة التي تعتبر أن التاريخ هو نتاج لأفعال الإنسان النابعة من الإرادة وحرية الاختيار. ويضيف برلين أن التصورات الغائية للتاريخ تفسره انطلاقا من مبدأ واحد، بينما الأمر يقتضي فهم طبيعة الهدف بشكل شمولي يراعي مبدأ تعدد الأنشطة البشرية داخل نسق التاريخ. يقول برلين "وكلما فُهمت طبيعة هذا الهدف بصورة أكثر شمولية، ومعها النمط الذي تستدعيه في الأشكال المتنوعة من النشاط البشري، زاد ما يقدمه النشاط –"الأعمق"– للمؤرخ من تفسير وتوضيح"[7].

تتجلى ميتافيزيقية هذه التفسيرات التاريخية في كونها تتناقض مع الموقف التجريبي رغم انبهار بعضها به. ويعود ذلك التناقض إلى قابلية العلوم التجريبية للتعميم من خلال طبيعة الظاهرة. بينما في مجال التاريخ لا يمكن اسقاط نفس الأهداف على نفس الأشخاص لغياب دليل يؤكدها أو ينفيها، وبذلك "فالتاريخ ليس مسرحية أو استعارة مجازية"*.

إن عرض برلين لفكرة الحتمية في التاريخ، جعله يسائل قضية المنهج في العلوم الطبيعية وفي التاريخ كجزء من علوم الإنسان، حيث بين أن الحديث عن منهج محدد وموحد لدراسة الظاهرة الإنسانية أو الطبيعية هو قول متهافت، إذ أن طبيعة المنهج تابعة دائما لطبيعة الظاهرة، ولهذا

---

[3] المصدر نفسه ص 155-156

[4] المصدر نفسه ص 156

[5] المصدر نفسه ص 156

[6] المصدر نفسه ص 156 بتصرف

[7] المصدر نفسه ص 157

* ينبه برلن إلى ما سماه خطر التشيء غير المشروع الناتج عن الاستعارات والتعابير المجازية في لغة العلوم. المجازات المتعلقة بالدولة والأمة. الحركات التاريخية موجودة، أو قل ثمة ايقاعات في التاريخ، لكن تفسير الأفعال الانسانية باعتبارها نتائج لخصائص عارضة، وقوى فاعلة، وسمات متسامية، وضرورات التضحية الإنسانية في سبيلها... هو ضرب من الانخداع القاتل بالأساطير، ونوع من الوقوع ضحية الاستخدام الخاطئ للكلمات. فليس هناك صيغة تضمن نجاح الهروب، ولا يمكن توثيق سلوكات الرجال والنساء في أماكن وأزمنة محددة. وكل ما يمكن فعله هو الإشارة إلى هذه المخاطر من أجل تفاديها بأفضل ما يستطيع (برلن، الحرية، ص 159، بتصرف).

السبب يفسر برلين اختلاف النتائج وتعددها. وفي هذا الإطار يؤكد برلين على أن الإنسان كل متعدد لا يمكن تقزيمه وفق قالب محدد، فالإنسان ذات متعالية عن كل التحديدات، إذ أن فعله داخل التاريخ فرضي ومتغير. هكذا فإن التاريخ لا تتحدد غاياته خارج الإنسان، لأن الإنسان كجزء من هذا التاريخ تتنوع غاياته وتتحدد وفق المبدأ الأخلاقي الذي يستحضر التعددية والاختلاف.

خاتمة:

على سبيل الختم نجد أن برلين قدم تصورا فلسفيا مخالفا للرؤية القائلة بأن الإنسان كائن لا يملك الإرادة، وغير حر في أفعاله وسلوكاته وأفكاره، بسبب كونه خاضع لحتميات خارجية تهيمن عليه ... وبذلك فإن برلين رفض الحتميتين العلمية والتاريخية، معتبرا أن التعامل مع الإنسان بالكيفية التي نتعامل بها مع الظواهر الطبيعية هو تشييئ للإنسان واختزال لماهيته وعدم إدراك لخصوصية الظاهرة الإنسانية (نفسية، أو تاريخية، أو اجتماعية)، باعتبارها ظاهرة تتميز بالوعي والتداخل والتعقيد والفردية...

فالحرية تقتضي الإرادة الحرة، هكذا عبر عنها برلين، إذ ربط بين الفعل والإرادة، وذلك ما يعطي للإنسان صفة الاختيار، إذ الإنسان ليس وفقط كائن بيولوجي، بل هو كائن عقلاني أخلاقي يتحمل مسؤولية أفعاله، فمن التناقض – حسب برلين- تحمل الإنسان مسؤولية أفعاله في ظل القبول بالحتمية إما نتيجة الافتتان بالعلوم الطبيعية أو التأويلات اللاهوتية والميتافيزيقية.

وبذلك فإن برلين أكد من خلال منطلقاته الفلسفية أن الحرية نقيض الحتمية. فالإنسان كائن متعال عن كل تحديد من شأنه أن يسلبه حريته، إذ الإنسان كائن واع ومسؤول عن كل أفعاله التي هي تجسيد لشروط أخلاقية إنسانية.

المصادر والمراجع:

- أشعيا برلين، الحرية، إعداد هنري هاردي، ترجمة معين الإمام، (مسقط، منشورات دار الكتاب،2015)
- رجب أبو دبوس، نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، الطبعة الأولى (طرابلس، المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، 1984م)